



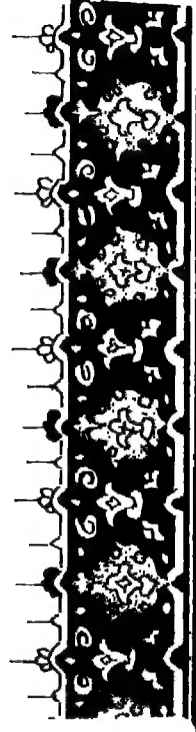
سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة



كرسي الغرائض

تأليف

العلامة حمد بن عبيد السليمي



المعدد ٣١



اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة

سلطنة عمان



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

كرسي الفرائض

تأليف

العلامة حمد بن عبيد السليمي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنفرد بالبقاء على الدوام وارث
الأرض ومن عليها من أعراض وأجسام • خالق
الخلق ومقسم الرزق عدلا منه بين الأنعام •
أحمدده حمد شاكر لفضله ، واستعينه راغبا في
أن يوفقني الى السلوك في منهج عدله • والصلاة
والسلام على من أظهر لنا منار فرائض
الأديان • وأكمل الله لنا به شرائع الاسلام
والايمان • سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى
آله وسلم • أما بعد فانه لما كان علم الفرائض
من أهم العلوم الدينية وتعلمه واجب على
البرية • لأنه أول علم يرفع من الأرض • وبه
يعرف من له الكل ومن له البعض • عن لي أن
أؤلف هذه النبذة تسهيلا للطالبين • وتقريباً
للاغبيين • واقتداء بقوله صلى الله عليه وسلم
(تعلموا العلم وعلموه) وقوله صلى الله عليه
وسلم (تعلموا العلم وعلموه للناس) و (تعلموا
الفرائض وعلموها الناس فانها نصف العلم
واني امرؤ مقبوض وسينزع العلم من أمتي حتى
يختلف اثنان في فريضة ولا يجدان من يفصل
بينهما) وعنه عليه السلام (تعلموا العلم

قبل أن يرفع ورفعته ذهب أهله (فلذلك
 ثمرت سباق الاجتهاد والله أسأل أن يسلك
 بنا طريق الحق والرشاد) وسميته (بكـرسي
 الفرائض) وهو حسبنا ونعم الوكيل نعم المولى
 ونعم النصير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم (باب) يندب لطالب علم الميراث أن
 يعلم أصناف الورثة ومبلغ سهامهم وأن يعرف
 السهام المفروضة (بالكتاب والسنة والاجماع
 وأن يعرف ما اختلف المسلمون فيه بالرأي
 منها ومن ميراثه نسبي أو سببي ومن يرث
 ومن لا يرث فذووا السهام) (صنف وهم رجال
 ونساء) فالرجال أربعة أب وجد وزوج وأخ الأم
 وعند قومنا خمسة لأنهم عدوا المولى خامسا)
 والنساء ثمان على التفصيل • أم وجدة وهما
 من الاصول • وبنات وبنات ابن وهما من
 الفروع • وزوجة وهي من الأجانب • وأخت
 شقيقة وأبوية وأممية وهن من الحواشي •
 فتلك ثمان نسوة • وعند قومنا تسع لأنهم
 عدوا المعتقة هي التاسعة • ولم يثبت عندنا
 للمعتق ولا للمعتقة ميراث • فهؤلاء المذكورون
 سهامهم مفروضة بكتاب الله تعالى وسيأتي
 بيانه • والعصبات صنف وبعضهم أقرب من

بعض وأولهم الابن وابنه وان سفلاهما من
 للفروع • والأب والجد وان علا وهما من الاصول •
 ثم الأخ الشقيق أو من الأب وأبناؤهما من بعدهما
 وان سفلا والعم الشقيق ثم العم الأبوي
 وأبناؤهما وان سفلا وهؤلاء من الحاشية وميراثهم
 بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنه
 بالكتاب العزيز كالبنين مع البنات وابن الابن
 مع بنات الابن ان كانوا في درجة فلهم ما
 بقي من ذوي السهام للذكر مثل حظ الانثيين
 وكذلك حكم الاخوة مع الأخوات وسيأتي
 بيانه • باب في من يرث النصف من الورثة •
 وهم خمسة أحدهم الزوج وهو يرثه بشرط
 عدمي وهو عدم النسل من زوجته الهالكة
 ذكورا كانوا أو أنثاء منه أو من غيره وثانيهم
 البنت وتأخذ بشرطين عدمين وهما عدم
 المساوي معها كأن لا يكون معها ابنة مثلها أو أكثر
 والثاني أن لا يكون لها عاصب وهو أخ أو أخوة وثالثهم
 بنت الابن وان سفل الابن مثل بنت ابن
 ابن ابن فهي ترث النصف عند فقد ابنة
 الصلب وان قلنا مجملا ترثه بثلاثة شروط
 عدميات وهن عدم الفرع الوارث كالابن
 أو الابنة وعدم المساوي معها كابنة ابن

أو بنات ابن وان سفل الابن بشرط كونهن جميعا في درجة واحدة وهي التساوي المذكور وعدم العاصب لها كأخ أو أخوة فحكمها في ذلك حكم الابنة لأنها مع فقد بنت الصلب تقوم مقامها اذا اجتمعت لها هذه الشروط وكذا بنات الابن يقمن مقام بنات الصلب مع فقدهن فلهن من الحكم في أخذ الثلثين ما لبنات الصلب ويحجبهن عنه ما يحجب بنات الصلب وسيأتى بيانه • ورابعهم الأخت الشقيقة فتأخذ النصف بأربعة شروط عديمات وهي عدم الأصل الوارث من أب أو جد وان علا وعدم الفرع الوارث كالأبناء وبنيتهم وان سفلوا وعدم المساوي معها كأن لا يكون لها أخت أو أكثر وعدم العاصب لها كأن لا يكون لها أخ أو أكثر • وخامسهم الأخت الأبوية فتأخذ بخمسة شروط عديمات عدم الأصل الوارث وعدم الفرع الوارث وعدم المساوي معها وعدم العاصب لها وعدم الأخ الشقيق أو الأخت الشقيقة والله أعلم • فصل • ومن الفرضين من يعبر مجملا • ويرث النصف خمسة من أصناف الورثة ان جاءوا منفردين وهم الزوج وبنت الصلب وبنت الابن فقد ابنة الصلب والأخت الشقيقة والأبوية

مع فقد الشقيقة فقوله منفردين على التحقيق وإزالة
 الفكر مخرج لجميع الشروط التي ذكرناها مع
 ما لا يخفى من اختصار هذه العبارة وإيجازها
 والله أعلم . باب فيمن يرث الربع . ويرث
 الربع صنفان أحدهما الزوج فيأخذه بشرط
 وجودي وهو وجود النسل من زوجته المالكه
 ذكورا كانوا أو اناثا منه أو من غيره وثانيهما
 الزوجة فتأخذه بشرط عديمي وهو عدم النسل
 منه ذكورا كانوا أو اناثا منها أو من غيرها
 وليس جمع النسل معتبرا في حجب الزوج من
 النصف الى الربع ولا في حجب الزوجة من الربع
 الى الثمن بل الواحد المنفرد من الأولاد ذكرا
 كان أو انثى يحجبهما عنه وأولاد الأولاد يقومون
 مقام الأولاد في حجب الزوجين الحجب الاسقاطي
 البعضى لا في الحجب بل غالبا لأنه قد يسقط
 ابن ابن في مسئلة لا يسقط فيها ابن الصلب .
 مثال ذلك امرأة هلكت وتركت ابنتين وأبوين وابن ابن
 فالمسئلة من ستة للبنتين الثلثان أربعة وللأبوين لكل
 واحد منهما السدس سهم وقد تمت المسئلة
 ولم يبق لابن الابن شيء ولو كان ابنا لم
 يسقط لأنه شريك أخته وله من الميراث أوفر
 حظيه وكذا ابن السلب يحجب بنت الابن

عن الميراث ولا يعصبها بخلاف ابن الابن فانه لا يحجب ابنة الصلب ويعصب أخته ومن حاذاه ومن هو أعلم منه قال مجاهد ان أولاد الأولاد لا يحجبون الزوج والزوجة من أوفر حظيهما الى أوكسه انتهى . وهذا خلاف مذهب الجمهور والصواب مذهب الجمهور واحتجابه بعدم شمول الآية اياهم أو هن من بيت العنكبوت وأضعف من قوة مريض قارب أن يموت . وذلك أن التحقيق أن الآية الكريمة شملتهم حقيقة وهو الأقل أو مجازا وهو الأكثر وقد سمي الله الجد أبا في كثير من الآيات فليتأمل والله أعلم (باب من يرث الثمن) يرث الثمن نوع واحد وهو الزوجة أو الزوجتان وان كثرن بشرط وجودي وهو وجود أحد الأولاد من الهالك ذكرا كان أو أنثى منها أو من غيرها لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم وكذا ان سفلوا (٧) أولاد البنات والله أعلم . (خاتمة) رجل هلك وترك ابنا أو ابنتين أو أكثر وزوجة أو أكثر فلها أولهن الثمن والباقي لبنيه . وكذا ان ترك ابن ابن أو بني ابن وزوجة أو زوجات فلهن أولها الثمن والباقي لابن ابنه أو بني ابنه بينهم بالسواء . وكذا ان ترك بنتا

أو بنتين أو أكثر أو ترك بنت ابن أو بنت ابن
ابن أو بنات ابن ابن أو ترك زوجة أو زوجات
فلهما أولهن الثمن والباقي لبنات الصلب أو
بنات ابن الابن وإن سفلن بالسواء • وإن كان
ذكرا أسفل منهن أو محاذ لهن فللذكر مثل
حظ الانثيين والله تعالى أعلم • (باب من يرث
الثنتين) يرث الثنتين أربعة أصناف الأول بنات
الصلب من الاثنتين فأكثر بشرط عدمي وهو عدم
المعصب الثاني بنات الابن من الثنتين فأكثر
مع فقد بنات الصلب بشرطين عدمين عدم
المعصب وعدم الفرع الوارث الثالث الاختان
الشقيقتان من الثنتين فأكثر بثلاثة شروط عدميات
عدم الأصل الوارث وعدم الفرع الوارث وعدم
المعصب الرابع الاختان الأبويتان من الثنتين
فأكثر بأربعة شروط عدميات عدم الأصل الوارث
وعدم الفرع الوارث وعدم المعصب وعدم الأخ
الشقيق • (خاتمة) رجل هلك وترك بنتين
أو أكثر أو بنتي ابن أو أكثر وزوجة وأما وأبا
فالمسئلة من أربعة وعشرين سهما للزوجة الثمن
ثلاثة وللأبوين لكل واحد منهما السدس أربعة
ولبنتي الصلب فأكثر أو بنتي الابن مع فقد بنات
الصلب الثلثان ستة عشر عالت الى سبعة

وعشرين • وان ماتت امرأة وتركت زوجا وأختين شقيقتين أو أبويتين وابن عم فالمسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللشقيقتين أو للأبويتين مع فقد الشقيقتين الثلاثان أربعة عاليت المسئلة الى سبعة ولم يبق لابن العم شيء والله أعلم • (باب من يرث الثلث) يرث الثلث صنفان أحدهما الأم بشرطين عدم الأولاد وأولادهم ذكورا كانوا أو اناثا واحدا أو أكثر لأولاد البنات وعدم الاخوة ذكورا كانوا أو اناثا متقين أو مختلفين وارثين أو محجوبين كلا أو بعضا اذا كانوا من الاثنين فصاعدا أي لها الثلث أيضا اذا كان أخا واحدا شقيقا أو أبويا أو أميا أو أختا كذلك لا مع ما فوقهما كذلك أي إنها ترث السدس ان زادوا كما حررناه لقوله تعالى (فان كان له أخوة فلأمه السدس) وقوله في الأولاد (فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث) فعلم من الآيتين الكريمتين أن للأم الثلث بالشرطين المذكورين وثانيهما أخوة الأم من الاثنين فصاعدا لقوله تعالى (فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) وظاهر التشريك في القسمة فان كانوا أكثر من واحد فهم شركاء في الثلث سواء كانوا ذكورا أو اناثا فالثلث بينهم

بالسوية فيأخذونه بشرطين عديمين عدم الأصل
 الوارث من أب أو جد وان علا وعدم الفرع
 الوارث وهو الأولاد مطلقا واحدا كانوا أو أكثر
 ذكورا أو اناثا وان سفلوا لا أولاد البنات والله
 أعلم . (خاتمة) رجل هلك عن زوجة وأم وأولاد
 أخ وأولاد عم فالمسئلة من اثنتي عشر للزوجة
 الربع ثلاثة وللأم الثلث أربعة والباقي لعصبته
 أولاد الأخ أو أولاد العم . وان ترك أخا لأب منفردا
 أو شقيقا أو أميا كذلك وزوجة وأما فالمسئلة
 من اثنتي عشر للزوجة الربع ثلاثة وللأم الثلث أربعة
 والباقي للشقيق فان عدم فللابوي وللأمي
 السدس سهمان مع وجود كلا المذكورين
 أو أحدهما ولأحدهما ما بقي بعده لأنه ذو سهم
 ولا حاجب له هنا فان عدم فالباقي رد بينهما
 أي هو والأم لا الزوجة لأنها لا حظ لها من
 الرد كما سيأتي بيانه . وان هلك امرأة وتركت
 أخوة وزوجا وأما جدة فالمسئلة من ستة
 للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وما
 بقي فللأخوة ولا شيء للجدة لأنها محبوبة بالأم
 حجب حرمان كما حجت الأم هنا بجمع الأخوة
 من الثلث الى السدس حجب نقصان وكذا ان
 تركت زوجا وأخوة وأما وجدا فالمسئلة من

سنة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد
 والباقي للجد ولا شيء للأخوة وفي هذه المسئلة
 حجبان حجب نقصان وهو حجب الأخوة أم الهالك
 من الثلث الى السدس وحجب حرمان وهو حجب
 الجد للأخوة عن الميراث رأساً . وأما ان هلك
 امرأة عن زوج وأم وابن صلب أو ابن ابن أو
 بنت صلب أو بنت ابن أو جمعا من البنين أو بنينهم
 أو من البنات أو بنات الابن أو بنات البنين
 فاصل المسئلة من اثني عشر للزوج الربع ثلاثة
 وللأم السدس سهمان والباقي للابن أو البنين
 أو بينهم سواء بينهم في ذلك فان كانت بنتا فلها
 النصف ستة أسهم وان كن فوف اثنتين أو
 بنات ابن أو بنات بنين فلهن ثلثا ما ترك
 فالمسئلة عولية كما سيفصل فان كان معهن
 أو مع احدهن ذكر أسفل منهن أو محاذ
 لهن فلهم الباقي للذكر مثل حظ الانثيين والا
 بالسواء لأنهن أو احدهن ذوات سهام ان عدم
 المعصب فأفهم وفي هذه المسئلة حاجبان ومحبوبان
 فالأولان الأم من الثلث الى السدس والحاجب لها
 النسل والآخران الزوج من النصف الى الربع
 بالنسل ويمكن أن يقال حجب ومحبوبان باعتبار
 أن الحاجب صنف واحد فأفهم وكذا ان هلك

رجل عن زوجة وأم وأخوة لأم من الاثنين فصاعدا
وأخ شقيق أو أبوي فالمسئلة من اثني عشر
للزوجة الربع ثلاثة وللأخوة من الأم الثلث أربعة
وللأم السدس سهمان لأنها محبوبة عن الثلث
بوجود الأخوة والباقي للشقيق أو الأبوي أو
فيها أولاد أخوة أو أعمام أو بنوهم فلأخوة الأم
الثلث لعدم الحاجب هنا وهو الأصل والفرع
الوارثان كما مر وذلك كأمراة هلكت وتركت أما
جدة وأخوة لأم أو أشقاء أو أبوين وأبا أو
جدا فالمسئلة من ستة للأم السدس واحد
والباقي للأب فالمسئلة فيها حجبان حجب إسقاط
وحجب نقصان وفيها حاجبون ومحبوبون فالأخوة
محبوبون بالأب والجد وهو حجب حرمان والأم
محبوبة بالأخوة عن أوفر حظيها وهو حجب
نقصان والجدة محبوبة بالأم كما أن الجد
محبوب بالأب وهو حجب حرمان وكذا لو كان
مكان الأب جد فالأخوة محبوبون به عندنا على
الصحيح وليس في هذه المسئلة فرق بين الأب
والجد في الميراث والحجب ولا بين الأم والجدة
في الميراث فإن الكل واحد من الأب أو الجد ما
بقي من الميراث بعد أخذ الأم أو الجدة فرضهما
فهما هنا بمقام العصبية وبذلك سقط جميع

الأخوة لأن عصوبة الأب أو الجد أقرب وأقوى
 فالأخوة دالون الى الميراث بهما فكيف يأخذون
 شيئاً منه وهما موجودان والجدة دالية الى
 الميراث بالأم ولذلك سقطت مع وجودها وكذلك كل
 دال بغيره فهو محجوب به مادام موجودا كابن
 الابن مع الابن أو ابن الأخ مع الأخ أو ابن
 العم مع العم اذا مات أبو الابن أو جده
 وان علا أو أم أو جدة أم وان علت أو مات أخوة
 أو ابن أخيه وان سفل أو عمه أو ابن عمه
 وان سفل فليس لابنه ميراث من هؤلاء بل
 الميراث لأبيه لأن الاسفل دال الى الميراث بالأعلى
 فما دام الأعلى حيا فالميراث له وقس على ذلك سائر
 العصبة وحاصل المقام ان الثلث فرض صنفين
 من الورثة فرض الأم لقوله تعالى فان لم
 يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث وفرض
 الأخوة من الأم بكتات الله تعالى لقوله تعالى
 (فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) والله أعلم
 (باب من يرث السدس) يرث السدس من
 أصناف الورثة سبعة الأب (٧) مع الشقيقة المنفردة
 وأخ أو أخت من أم منفردين فالأب يأخذه بشرط
 وجودي وهو وجود النسل من الميت ذكرا

(٧) اب وجد وأم وجدة وبنت ابن مع بنت الصلب المنفردة واخت
 الأب مع .. الخ .

كان أو أنثى • والجـد يأخذـه بشرطـين أحدهما
 عـدمي وهـو عـدم الأب وثانيهما وجودي وهـو
 وجود النسل من الميت ذكرًا كان أو أنثى والأم
 تأخذـه بشرطـين وجوديين وجود النسل من الميت
 ذكرًا كان أو أنثى ووجود الأخوة من الاثنين
 فصاعداً والجدة تأخذـه أو الجدات بشرط عـدمي
 وهـو عـدم الأم • وبنت الابن تأخذـه بشرطـين
 عـدميين • عـدم المساوي مع الابنة • وعـدم
 العاصب مع بنت الابن • والاخـت من الأب تأخذـه
 مع الشقيقة المفردة بأربعة شروط • عـدم
 الأصل الوارث • وعـدم الفرع • الوارث وعـدم
 المساوي مع الشقيقة • وعـدم العاصب مع
 الأبوية • والأخ من الأم يأخذـه بشرطـين عـدميين
 عـدم الأصل الوارث وأن علا • وعـدم الفرع
 وأن سفل • وحاصل المقام أن الذين يأخذون
 السـدس سبعة من الورثة • يأخذونه باثنى عشر
 شرطاً • موزعة عليهم كما تقدم (خاتمة)
 امرأة ماتت وتركت أما وأباً وابنة وابنة ابن
 وأخاً شقيقاً وجدة (٧) فالمسئلة من ستة للأبوين لكل واحد
 منهم السـدس سهمان • وللابنة الصليبية النصف
 ثلاثة • ولابنة الابن السـدس واحد • استغرقت السهام

أصل المسئلة (٧) وليس للباقيين شيء وكذا ان هلك
امرأة عن جدة وأخ من أم وأخت شقيقة وأبوية
وابن عم فالمسئلة من ستة للجدة السدس
واحد وللشقيقة النصف ثلاثة وللأبوية السدس
واحد وللأخ من الأم السدس واحد بلغت السهام
أصل المسئلة ولم يبق لابن العم شيء وكذا
ان هلك رجل وترك ابنا وجدا وأما فالمسئلة
من ستة للجدة السدس واحد وللأم السدس
واحد وما بقي فهو للابن فالابن هنا بمثابة
العاصب والله تعالى أعلم وبه التوفيق (باب
العصبات) وهي جمع عصبية وعصبية جمع عاصب
فتكون حينئذ جمع جمع والمراد بهم قرابة
الانسان من أبويه أو أبيه فقط فان كانوا من
أمة فقط فأرحام وسموا عصبات لأنهم عصبوا
به أي أحاطوا وكذا كل مستدير حول شيء
فعصبية ومنه العمائم لاستدارتها وقيل التقوية
ومنه عصابة الرأس بالعمامة يشد بها الرأس
من جوانبه الأربع فالآباء جانب والأبناء
جانب والاخوة جانب والأعمام جانب واصطلاحا

(٧) ولم يبق لابن العم شيء وكذا ان هلك رجل وترك ابنا وجدا وأما
فالمسئلة من ستة للجدة السدس واحد وللأم السدس واحد وما بقي
فهو للابن فالابن هنا بمثابة العاصب والله أعلم .

العاصب بنفسه كل ذي ولاء ذكر نسيب ومنه قوله صلى الله عليه وسلم (ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى عصبة ذكر) والحديث دال على أن ميراث العصبة بالسنة لأن الحديث صحيح متفق عليه وبالكتاب أيضا لقوله تعالى (وهو يرثها ان لم يكن لها ولد) وقوله تعالى (وورثه أبواه فلأمه الثلث) وكذا ان اجتمعوا ذكورا وأنثا أولادا كانوا أو أخوة فهم عصبة وميراثهم بكتاب الله تعالى لقوله عز وجل (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) والعصيات أنواع عاصب معصب كالابن وابن الابن وما سفل والأخ فهو لاء عاصبون بأنفسهم معصبون لغيرهم وعاصب غير معصب كبني الأخوة والأعمام وبنيتهم فهو لاء عاصبون بأنفسهم وغير معصبين لأحد وكذا الأب والجد وعاصب بغيره كالبنات مع البنين وبنات الابن مع اخوتهن وعاصب مع البنات وقد سأل رجل أبا موسى الأشعري عن بنت وابنت ابن وأخت شقيقة ففرض للبنات النصف وما بقي فلأخت فلقي الرجل ابن مسعود رضي الله عنه فأخبره بقضاء أبي موسى في المسئلة فقال ابن مسعود لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين

ان قضيت فيها بذلك لا قضين فيها بقضاء
 النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف
 ولابنة الابن السدس وما بقي فللشقيقة فقد
 قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لابنتي
 سعد ابن الربيع بالثلثين من أبيهما الهالك
 وقضى لأمه بالثلثين وقضى لعمهما بما بقي
 وهذا أول قضاء قضى به رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في الميراث وذلك ان امرأة سعد ابن
 الربيع قالت له يا رسول الله هاتان ابنتا
 سعد قتل أبوهما يوم أحد وقد أخذ عمهما
 المال ولا ينكحان ولا مال لهما فقال حتى يقضى
 الله في ذلك فنزل قوله تعالى (فان كن نساء
 فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك) ولو قضاء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لبنتي سعد
 بالثلثين لم يقدر أحد أن يقضي لهما ولا لأختين
 بالثلثين لأن الله تعالى يقول (فان كن نساء فوق
 اثنتين) الى آخر الآية ولما قضى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بالثلثين لهما علم أن كلمة فوق
 مقحمة مثل فاضربوا فوق الأغصاق أو على
 التقديم والتأخير أي فان كن نساء اثنتين فما
 فوقهما والله أعلم • (فصل) وأول العصبات
 الابن ولا يساويه ساير العصبية لأنهم يسقطون

في كثير من المسائل ما خلا الابن ويساويهم في حكمين في كونه اذا انفرد حاز الميراث وكذا يأخذ ما أبقت الفروض ويخالفهم في ما اذا استقرغت السهام التركة لا يسقط وهو أقربهم درجة وأقواهم عصبية لسقوط عصبية الأب والجد به وبابنه وما سفل ويسقط كل عاصب بالأب والجد ما خلا الابن وبنيه وابن الابن يقوم مقام أبيه في الحجب والميراث والتعصيب غالبا أي في الغالب لأنه يضعف أن يقوم مقامه في كل مسألة كرجل هلك عن أبويه وابنتيه وابن ابن فالمسئلة من ستة للأبوين كل واحد منهما السدس سهمان وللابنتين الثلثان أربعة ولم يبق لابن الابن شيء ولو كان ابنا لم يسقط لأنه شريك أختيه وله من الميراث أوفر حظيه والابن يسقط ابنة الابن ولا كذلك ابن الابن فإنه لا يسقط ابنة الصلب ويولي الابن وبنيه وأن سفلوا الأب ثم الجد وان علاوهم من الأصول ويليهم الأخوة الخالصون ثم الأبويون ثم بنو الأبوين وان سفلوا ثم الأعمام الخالصون ثم الأبويون ثم بنو الأعمام الخالصين ثم بنو الأبوين وان سفلوا ولا يرث أبوي مع شقيق

أخا كان أو ابنن أخ عما كان أو ابنن عم فان
تساووا فالمرث بينهم على السواء الا اذا
واحد أعلى والآخر أسفل فالمرث للأعلى
منه فان كان أخا شقيقا أو أبويا أو ابن
أخ شقيق أو أبوي أو عما شقيقا أو أبويا أو
ابن عمم شقيق أو أبوي له خمسة أولاد
والآخر واحد أو اثنان فهم في الميراث سواء
ولا يعطى كل ميراث أبيه على الأصح عندنا
كرجل هلك عن أولاد اخوة أبوين فواحد
عنده خمسة والثاني عشرة ولثالث اثنان
والرابع واحد فالمرث بينهم بالسوية على
عدد رؤوسهم يجعلون كأنهم أولاد أخ واحد ولا
يعطى كل ميراث أبيه عندنا على الصحيح
وكذا أولاد الاخوة الأشقاء ولا تشاركهم
اخواتهم في الميراث من أعمامهن لأنهن أرحام
بخلاف الاخوات مع الاخوة والبنات مع
البنين فانهن ذوات سهام في الأصل ولما اشتركن
معهم صارت عصبات فانتهلن من أضعف
حالة الى أقواها على الأصح لأنه لم يفرض
لذوي السهام الا لضعفهم ولذلك اختلفت
النساء بها أى بالسهام واختص الرجال بالعصبة
لقوتهم وقيل السهام أقوى وذلك لعدم

سقوطها بخلاف العصبة وكذا حكم أولاد الأعمام
أشقاء أو أبوين لا كما اذا كان أحد أولاد
العم أو الأخ ابن شقيق والآخر ابن أبوي
فالمراث لابن الشقيق لأنه أدلى الى الميراث
من جهتي الأب والأم ولا كذلك الابوي فأفهم
وكذا لا يشترك بنات الأعمام مع اخوتهن في
الميراث ولا العمت مع الأعمام لأنهن أرحام
ولا يعصبونهن لما بينهم وبينهن من بعد
الدرجات بخلاف الأخوات والبنات فانهن
ذوات سهم في الأصل داليات الى الميراث بركن
قوي فلما اجتمع اخوتهن معهن نقلوهن عن
ركنهن في الداليات به الى الميراث الى ركن
أقوى منه وهو العصوبة فشاركتهن في الميراث
لأنهم صاروا سببا في نقلهن عن ركنهن الثابت
لهن فأفهم وكذا حكم بني البنين كرجل هلك
وترك بني بنيه لواحد عشرة وللثاني خمسة
وللثالث اثنان والرابع واحد فالمراث بينهم
بالسوية على عدد رؤوسهم فأفهم وتخالف
مسئلة الأولاد مسئلتى الاخوة والأعمام حيث
عدم الخالص وغيره في بني البنين وفي مشاركة
اخواتهم لهم في الميراث للذكر مثل حظ الانثيين
ولا كذلك الاخوة والأعمام فظهر الفرق جليا •

نعم صح التساوي في مسألة كون الميراث للأعلى لأنه من قرب درجة الى الميراث حوى الميراث وهكذا الحكم شامل لجميع أنواع العصبات أصولا وفروعاً وذلك كابن وابن ابن وأخ شقيق وأبوي أو أبوي وابن أخ أو عم كذلك فالميراث للأول في هذه المسئلة وغيرها قياساً وكذا الأرحام وسائر الورثة فالمدلي من الأرحام بأب وأب أقرب ممن أدلى بأحدهما فقط والمدلي الى الصلب أقرب ممن لا يدلي اليه فافهم وفقك الله . فصل وقد تكون الأم عصبه بناء على أن كل من يأخذ ما بقي من الميراث فهو عاصب كرجل هلك عن زوجة وأبوين أو امرأة هلكت عن زوج وأبوين فالمسئلة الأولى من أربعة للزوجة الربع واحد وللأم ثلث ما بقي وللأب سهمان والمسئلة الثانية من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث ما بقي وهو سهم وللأب سهمان كالأولى وترى مع تحقيق النظر في المسئلة كالأبوين بمثابة العاصب في ذلك لأن الأب يأخذ ما بقي من الأم والأم تأخذ ثلث ما بقي من المسئلة بعد أخذ أحد الزوجين حقه فان كان مكان الأب جد أخذت الأم ثلث أصل المسئلة وصار الجد عاصباً وله

ما بقي بعد أخذ الأم حقها وإن كانت جدة
 مكان الأم فلها السدس وللاب ما بقي وإن كان
 مكان الجد أب فله ما بقي بعد أخذ الجدة
 حقها فظهر أن للأم حالتها فرض وهو الثلث
 أو السدس وحالة تعصيب كما مر بيانه مفصلا
 (فصل) في الجد لما طعن أمير المؤمنين عمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه قال للناس احفظوا
 عني ثلاثا لا أقول في الكلالة شيئا ولا في الجد
 شيئا ولا أستخلف عليكم أحدا . واعلم . أن
 في ميراث الجد مع الأخوة خلافا فذهب زيد
 ابن ثابت وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود
 أن للأخوة لا يسقطون بالجد وتابعهم الجمهور
 على ذلك وذهب أبو بكر الصديق وابن عباس
 وابن الزبير وعائشة أم المؤمنين ومعاذ بن جبل
 وجابر بن عبد الله أن الأخوة يسقطون بالجد
 احتج الأولون أن الجد كالبحر أو كالنهر والأب
 خليج منه والميت وأخوة ساقيتان من الخليج
 ولا شك أن الساقية إلى الساقية أقرب منها إلى
 البحر وشبه زيد بن ثابت الجد بأصل
 الشجرة والأب ببعض منها والأخوة بفروع
 البعض ولا شك أن أحد الفروع أقرب إلى
 الآخر منهم عن ساق الشجرة ثانيهما أن ولد

الأب يدلبي بالأب فلا يسقط بالجد كأب الأب ثالثها
 ان الأخ يعصب أخته بخلاف الجد والأخوة
 يرثون على حسب الأولاد عصوية وفرضاً
 بخلاف الجد والأخ فرع الأب والجد أصله
 فكان الأخ أقوى لأن البنوة أقوى من ؟؟؟
 ويروى أن ابن عباس قال ألا يتقي الله زيد بن ثابت
 يجعل ابن الابن ابناً ولا يجعل أب الأب أباً
 وحجة الآخرين أن ابن الابن يقوم مقام الابن
 في إسقاط الأخوة في الميراث والحجب وكذا
 الجد يقوم مقام الأب ومنها أن الله عز وجل
 لم يسم الجد بغير اسم الأب في قوله تعالى
 مله أبائكم إبراهيم . وقوله واتبع مله
 آباء إبراهيم واسحق ويعقوب . ومنها أن
 الجد يحجب الأخوة من الأم أجمعاً كالأب
 ولو كان الجد مثل الأخ الشقيق لم يحجبهم
 حاصل المقام أن الجد عندنا يقوم مقام الأب
 في جميع أحواله حجبا وتعصيا وهذا هو
 الصحيح عندنا والله تعالى أعلم . فصل . ولأب
 ثلاثة أحوال حال يرث فيه بالفرض فقط
 وذلك مع وجود البنين أو بنينهم وان سفلوا
 فليس له معهم أو مع أحد منهم الا فرضه
 الذي فرض الله له وهو السدس لقوله تعالى

فان كان له ولد وورثه أبواه فلكل واحد منهما السدس • ومعنى قوله تعالى فان كان له ولد أي فان كان للميت ولد ذكرا وأنثى مجتمعين فليس لأبيه منه الا السدس لأن عصوبته تسقط بوجود ابن الميت وان كان للميت أنثى ليس معها أخ فلأبيه منه السدس وما فضل من المسئلة من بعد أخذ ذوي السهام سهامهم فهو له بالتعصيب كأب وابنتين فالمسئلة من ستة للابنتين الثلثان أربعة وللاب السدس واحد بالفرض وبقي واحد فهو له بالتعصيب وكذا ان ماتت امرأة عن ابنة وأبوين فالمسئلة من ستة للابنة النصف ثلاثة وللأبوين لكل واحد منهما السدس سهمان بالفرض فبقي واحد فهو للاب بالتعصيب (١) ويقوم الجد هنا مقام الاب في الميراث والتعصيب ان كانت ابنة ابن مكان الابنة أو ابنتا ابن مكان ابنتي الصلب وحاصل المقام أن الاب أو الجد يأخذان مع وجود بنات الصلب أو البنت المنفردة أو بنات الابن أو بنت ابن الميت المنفردة حقيين واجبين حق الفرض أولا وحق التعصيب ثانيًا اذا فضل من المسئلة شيء قل أو كثر وأما ان بلغت السهام أصل المسئلة ولم يفضل شيء فليس

لهما الا فرضهما في الحالة الثالثة يأخذ فيها
 الاب بالتعصيب فقط كما قدمناه أولا كرجل
 هلك عن زوجة وأبوين أو امرأة هلكت عن
 زوج وأبوين فمن بعد أخذ أحد الزوجين حقه
 ربعا ان كانت زوجة ونصفا ان كان زوجا
 تأخذ الام ثلث ما بقي من المسئلة والباقي
 للاب فهو حينئذ عصبة خالص لانه يأخذ
 ما بقي بعد أخذ ذوى السهام سهامهم فظهر
 لك أن للاب ثلاث حالات حالة تعصيب محض وحالة
 تعصيب وفرض وحالة فرض محض ولا يقوم
 الجد مقام الاب في مسئلة الزوجين والابوين
 لان الام تأخذ ثلث المسئلة من بعد أخذ
 أحد الزوجين حقهما وللجد ما بقي من بعد
 أخذ الام ثلثها ومع الاب تأخذ ثلث ما بقي
 وليس لها ثلث المسئلة فظهر لك أن بين الجد
 والاب فرقا في هذه المسئلة وفي حجب الاخوة
 عن الميراث فانه لا خلاف بين المسلمين في الاب
 الا أنهم يسقطون به ولا يسقطون بوجود الجد
 على قول كما تقدم والله تعالى أعلم وبه
 التوفيق . باب الحجب . والحجب لغة المنع
 وشرعا منع الوارث عن الميراث كله أو عن
 أوفر حظيه منه وهو نوعان حجب حرمان

وَيَدْخُلُ عَلَى جَمِيعِ الْوَرَثَةِ مَاخِلًا سِتَّةَ أَبَا
وَأَمَّا زَوْجَا وَزَوْجَةُ ابْنَا وَبَنَاتَا وَضَابِطُهُ إِنْ
كُلُّ مَا يَدْلِي بِالْمِيرَاثِ بِوَاسِطَةِ حُجْبَتِهِ تِلْكَ
الْوَاسِطَةُ كَالْجَدِّ مَعَ الْآبِ وَالْجَدَّةُ مَعَ الْإِمِّ وَابْنُ
الْإِمِّ مَعَ الْإِبْنِ وَابْنُ الْإِخِّ مَعَ الْإِخِّ وَابْنُ الْعَمِّ
مَعَ الْعَمِّ وَالْأَبَوِيُّ أَخَا كَانَ أَوْ عَمَّا مَعَ
شَقِيقٍ كَذَلِكَ وَيَكُونُ الْحُجْبُ وَاحِدًا بِوَاحِدٍ
كَالْجَدِّ مَعَ الْآبِ وَالْجَدَّةُ مَعَ الْإِمِّ وَابْنُ الْإِبْنِ
مَعَ الْإِبْنِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَيُحْجِبُ وَاحِدًا
بِأَرْبَعَةٍ كَالْإِخِّ الشَّقِيقُ فَهُوَ يُحْجِبُ بِالْآبِ وَالْجَدِّ
وَالْإِبْنِ وَابْنُ الْإِبْنِ وَيُحْجِبُ وَاحِدًا بِسِتَّةٍ كَالْإِخِّ
الْأَبَوِيُّ فَهُوَ مُحْجُوبٌ بِالْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ أَوْ لَا
وَالْإِخِّ الشَّقِيقُ وَالْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ إِذَا صَارَتْ
عَصْبَةً مَعَ الْغَيْرِ وَكَأَنَّ تَكُونُ الْمَالِكَةُ بِنْتُ
صَلْبٍ أَوْ بِنَاتٍ صَلْبٍ أَوْ بِنْتُ ابْنٍ أَوْ بِنَاتٍ
ابْنٍ أَوْ أَخْتُ خَالَصَةٍ أَوْ أَخٌ مِنْ أَبٍ فَمَا بَقِيَ
مِنَ الْمِيرَاثِ بَعْدَ أَخْذِ ذَوَاتِ السَّهَامِ سَهَامَيْنِ
فَهُوَ لِلْخَالَصَةِ لَا لِلْأَبَوِيِّ وَيُحْجِبُ وَاحِدًا بِسَبْعَةٍ
كَابْنِ الْإِخِّ الْخَالَصِ فَهُوَ مُحْجُوبٌ بِالْآبِ وَالْجَدِّ
وَالْإِبْنِ وَابْنُ الْإِبْنِ وَبِالْإِخِّ الشَّقِيقِ أَوْ الْأَبَوِيِّ
وَالْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ أَوْ الْأَبَوِيَّةُ إِذَا صَارَتْ عَصْبَةً
مَعَ الْغَيْرِ كَأَنَّ تَكُونُ لِلْمَالِكَةِ بِنْتُ صَلْبٍ أَوْ

بنت ابن أو بنات ابن وأخت شقيقة مع أبوية
 وابن أخ فإنا الشقيقة أو الابوية تأخذ ما
 بقي من الميراث بعد أخذ البنات حقهن وليس
 لابن الأخ شيء ويحجب واحد بثمانية كابن
 الأخ الأبوي فهو محبوب بالسبعة المذكورين
 أولا وبابن الأخ الشقيق ويحجب واحد بستة
 أيضا كالأخوة من الأم محبوبون بالاب والجد
 والأولاد ذكورا أو أنثى قلوا أو كثروا وأولاد
 البنين كذلك ويحجب واحد بتسعة كالعم
 الشقيق محبوب بالاب والجد والابن وابن
 الابن والأخ الشقيق أو الأبوي والأخت
 الشقيقة أو الابوية إن كانتا عصة ويحجب واحد
 بعشرة كالعم الأبوي محبوب بالتسعة
 المذكورة بالعم الأبوي ويحجب واحد باثني
 عشر كابن العم الأبوي محبوب بأحد عشر
 المذكورة وبالعم الأبوي محبوب بأحد عشر
 المتقدم ذكرهم وبابن عمهم الشقيق وقد
 وقف بنا جواد القلم في ذروة تفصيل الحجب
 الحرمانى وهنا بحث كل الأفكار عن
 الوصول إليه وتقرر الابصار عن التطلع
 عليه إلا من شحذ فكرته وصقل بصيرته
 وأدق بصره وهدي إلى خفيات الأمور فعن لنا

أن نكشف نقاب غباره ونرفع حجاب أوره
حتى تراه الابصار وتدركه الافكار فيكون
كالشمس في رابعة النهار فان قلت أن الاخوة
محبوبون بالاب فلم لم تحجب الام اخوة
الام وكلا الفريقين دالون بهما قلنا أن الاخوة
من الام لهم فرض معلوم وليسوا عصة
ولذا لم يسقطوا بوجود الام وأما اخوة
الاب والاشقاء فليس لهم فرض وانما هم عصة
وعصة الاب أقوى منهم ولذلك سقطوا فان
قلت كيف سقطوا بوجود الابن أو ابنة ولم
يكن ثم أب قلنا ان عصة الاب أو الجد ساقطة
بوجود الابن أو ابن الابن وهي أقرب رتبة
الى الميت وأقوى عصة فمن الاولى أن تسقط
عصة الاخوة والله أعلم . وأما حجب النقصان
فهو أنواع منه انتقال من فرض الى أقل
منه كحق من له فرضان مثل الزوجين والام
وبنت الابن ومن فرض الى تعصيب وهذا
في حق ذوات النصف والثلثين وانتقال من
فرضين الى فرض وهذا في حق الاب والجد
وانتقال من تعصيب الى مثله وهذا في حق
الاخوات شقيقات كن أو أبويات وخامس
الانواع المزاخمة في الفروض وهذا في حق

الزوجات والجيدات وذوات الثلث وللثلاثين
والسادس المزامحة في التعصيب وذلك في حق
كل عاصب بنفسه أو بغيره أو مع غيره ما خلا
الاب والجد والسابع المزامحة في العول وذلك
في حق كل ذي سهم اذا اجتمعت السهام في
مسئلة من مسائل العول كمن له سهم من
سنة فاذا بلغت السهام ثمانية أو تسعة أو
عشرة فهو أقصى عول السنة أخذ حينئذ
من له سهم أو سهمان أو ثلاثة من ستة
من عشرة أسهم كمن له السدس يأخذ
العشر وكذا من له سهم من اثني عشر
فاذا عالت الى سبعة عشر وهو أقصى عول
اثني عشر فيأخذه من سبعة عشر وكذا من
له من أربعة وعشرين الثمن أو النصف أو
الثلث أو الثلثان فاذا ازدحمت السهام وعالت
الى سبعة وعشرين أخذه من سبعة وعشرين
والله أعلم وبه التوفيق • باب في تأصيل المسائل •
وهي سبعة من اثنين وهو لمخرج النصف
وما بقي ومن ثلاثة وهو لمخرج الثلث منها
ومن أربعة وهو لمخرج الربع ومن ستة
وهو لمخرج السدس ومن ثمانية وهو لمخرج
الثمن ومن اثني عشر وهو لمخرج الربع

والثلث ومن أربعة وعشرين لمخرج الربع
والثمن والثلث والثلثين والسادس ولا تجتمع
السهام كلها في أقل منها فثلاث من هذه
المسائل تعول وأولها من ستة وأقصى عولها
الى عشرة كامرأة هلكت عن زوج وأم وأخت
شقيقة وأخت أب فأصل المسئلة من ستة
للزوج النصف ثلاثة لانه فرضه وللشقيقة
النصف ثلاثة وللأبوية السادس فقد عالت
المسئلة الى سبعة وللام السادس فعالت الى
ثمانية فلو زدنا أخا من أم حاز السادس
فالى تسعة فلو زدنا معه أميا آخر حاز
السادس أيضا فالى عشرة لان الاخوة الاميين لهم
الثلث في كهذه المسئلة وكل واحد من هؤلاء
المتقدم ذكرهم له سهم أو سهمان أو ثلاثة
من أصل المسئلة وهو ستة يأخذ حينئذ
من عشرة رأس مبلغ السهام وتصير العشرة
هي أصل المسئلة فأفهم ذلك الثانية ما كان
أصلها من اثني عشر وهى تعول الى سبعة
عشر كرجل هلك عن زوجة وأم وأختين
شقيقتين فأصل المسئلة من اثني عشر سهمها
للزوجة الربع ثلاثة وللشقيقتين الثلثان ثمانية
وللام السادس سهمان فقد عالت المسئلة الى

ثلاثة عشر سهما فلو زدنا مع هؤلاء أيضا
 الام حاز السدس سهمين عالت الى خمسة
 عشر ولو زدنا عنده أيضا أخا أو اخوة من
 أم حاز كلهم الثلث أربعة عالت الى سبعة
 عشر فصح حينئذ أن عول الاثنى عشر الى
 سبعة عشر وأن لعولها ثلاث درجات فقط
 ثلاثة عشر وسبعة عشر كما تصح فيما مر
 أن عول الستة الى أربع درجات سبعة وثمانية
 وتسعة وعشرة فأفهم ذلك الثالثة ما كان
 أصلها من أربعة وعشرين وتعول الى سبعة
 وعشرين كرجل هلك عن زوجة وأبنتين
 وأبوين فالمسئلة من أربعة وعشرين للزوجة
 الثمن ثلاثة وللأبنتين الثلثان ستة عالت الى
 سبعة وعشرين ولا يعول هذا الاصل الا الى
 هذه الدرجة الواحدة وهي من أربعة وعشرين
 الى سبعة وعشرين بخلاف أصل العول في
 المتقدم ذكرهما فكما مر بسط القول فيهما
 وانما اختصت هذه الاصول الثلاثة بصلاحيته
 وقوع العول فيهن لارتقاء السهام فيها
 درجات حتى تبلغ حدها وتنتهي الى أمدها لان
 أصولها تقبل ذلك بخلاف الاصول الاربعة
 المتقدم ذكرها لان السهام لا تجتمع فيها

فلذلك لا تمول فائدة والعول لغة الارتفاع
والزيادة وشرعا زيادة المستقلة عن أصلها
لكثرة السهام فيها وقيل عند الفرضيين زيادة
مبلغ مجمع السهام المأخوذة الى الأصل عند
ازدحام السهام ومن لازمه دخول النقص
على أهلها كما سيأتى بيانه إن شاء الله
ويروى عن ابن عباس أنه قال أول من
أعمال الفرائض عمر بن الخطاب رضي الله حين
التوت عليه الفرائض بعضها •

وكان عمر رضي الله عنه رجلا ورعا فقال
ما أجد شيئا أوسع لي من أن أقسم التركة
عليكم بالحصص وأدخل على كل حق ما
دخل عليه من عول الفريضة وقيل أول
فريضة عالت في الاسلام هي زوج وأختان
فلما رفعت الى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قال ان بدأت بالزوج أو بالاختين
لم يبق للاخير حقه فأثيروا علي فأول
من أشار اليه بالعول العباس بن عبد
المطلب وقيل على بن أبي طالب وقيل زيد
ابن ثابت واتفقوا على العول في عصره رحمه
الله فلما مات أمير المؤمنين عمر بن الخطاب

رضي الله عنه أظهر ابن العباس الخلاف في
البلهامة في ذلك فقليل له ما بالك لم تقل
هذا في عصر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب
فقال رحمه الله كان عمر رجلا مهابا فهبته
انتهى ولم يكن العول في زمن النبي صلى
الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر الصديق
رضي الله عنه بل في زمن سيدنا عمر بن الخطاب
رضي الله عنه حتى انقرض عصره عليه فصار
اجماعا لا يجوز الاخذ بخلافه فمن ثم لم
يؤخذ بقول ابن عباس في هذه المسئلة والله
أعلم . فصل . فاذا خرجت السهام صحيحة
غير منكسرة على أحد من الورثة قدر كل
مسئلة على ما بلغت لان السهام خرجت
صحيحة وأما اذا خرجت منكسرة على عدد
من الورثة قليلا كانوا أو كثيرا فاضرب أصل
المسئلة في رؤوس المنكسر عليهم فان كانت من
ذوات العول وانكسرت على عدد من الورثة
فاضربها بعولها في رؤوس المنكسر عليهم واقسم
مبلغ سهامها تخرج بتوفيق الله صحيحة
فمثال ذلك امرأة هلك وتركت زوجا وأما
وأختا شقيقة وأبوية وثلاثة أخوة من أم
فالمسئلة من ستة وقد عالت الى عشرة وصح

الانكسار على الاخوة من الام لانهم ثلاثة
 ولهم سهمان لا ينقسمان بينهم فاضرب عشرة
 وهو أقصى العول السداسي في ثلاثة وهم رؤوس
 المنكسر عليهم تصير ثلاثين سهما للزوج منها
 تسعة وهو من عشرة مضروبة في ثلاثة
 وللشقيقة مثل ذلك والام واحد من عشرة
 مضروب في ثلاثة فذلك ثلاثة وللأبوية كذلك
 وللأخوة من الام سهمان مضروبان في ثلاثة
 فذلك ستة لكل واحد منهم سهمان وقد
 خرجت سهام المسئلة صحيحة بالضرب المذكور
 فان قلت لو أن ستة أخوة من أم وأربع
 أخوات أبويات فللأخوة الاميين سهمان مثلاً
 من عشرة وللأبويات سهم فصح الانكسار
 على الكل فقد ظهر لك أن رؤوس المنكسر عليهم
 عشرة ومبلغ العول المسئلة عشرة فتضرب في
 عشرة تصير مائة فللأخوة من الام عشرون
 سهما وهم ستة لا تنقسم عليهم وللأبويات
 عشرة لا تنقسم عليهن فكيف السبيل الى جبر
 هذا الانكسار قلت السبيل الى ذلك هو أن
 تنظر عدد رؤوس المنكسر عليهم فان رأيتها لا
 تصح بضرب رؤوس جميع المنكسر عليهم فاضربها
 في أقل العدد منهم أو في أكثره فان صحت فذلك

والا فاضربها ثانية في رؤوس المنكر عليهم قتلوا
أو كثروا ولا تضرب حينئذ أصل المسئلة ولا مبلغ
عولها بل اضربها حيث بلغت بالضرب قلت
أو كثرت في رؤوس المنكر عليهم قتلوا أم كثروا
مثال ذلك الاخوة الستة الابويون والاخوات
الاربع الابويات مع الزوج والشقيقة والام
المتقدم ذكرهم ولما لم تصح بضربها في
الرؤوس المذكورة وجب أن تضربها في أقل
العدد المنكر عليهم وهن الابويات الاربع
وقل عشرة في أربعة فذلك أربعون سهما
فللزوج ثلاثة من عشرة مضروبة في أربعة
فذلك اثني عشر وللشقيقة كذلك وللأم واحد
مضروب في أربعة فذلك أربعة وللابويات كذلك
وهن أربع لكل واحدة سهم وللأخوة من
الأم سهمان من عشرة مضروبان في أربعة فذلك
ثمانية وهو ستة فلا تنقسم عليهم فتضرب
أربعين وهو مبلغ ضرب المسئلة أولا في ستة
وهم الأخوة من الأم لأنها الانكسار قد وقع
عليهم بذلك تبلغ المسئلة ضربا مأتين
وأربعين فللزوج اثنا عشر من أربعين
مضروبة في ستة وذلك اثنان وسبعون وللشقيقة
كذلك وللأم أربعة في ستة فذلك أربعة

وعشرون وللأبويات كذلك وهن أربع لكل
واحدة ستة للأخوة من الأم ثمانية في ستة
فذلك ثمانية وأربعون سهما وهم ستة فلكل
واحد منهم ثمانية وكذا ان امرأة هلكت عن
زوج وأم وأخ من أم وثلاث أخوات شقيقات
فالمسئلة من ستة للأم السدس سهم وللأمي
السدس سهم وللشقيقات الثلاثان أربعة
ورؤوسهن ثلاثة فلا تنقسم عليهن فاضرب
ستة وهو أصل المسئلة في ثلاثة وهي رؤوس
الأخوات المنكسر عليهن تبلغ ثمانية عشر
سهما فلأم واحد من ستة مضروب في ثلاثة
فذلك ثلاثة وللأمي كذلك وللشقيقات أربعة
من ستة مضروبة في ثلاثة فذلك اثنا عشر
سهما وهن ثلاث فلكل واحدة أربعة أسهم
فان قلت اذا أعدمنا الأم من المسئلة وزدنا
في الأخوة من الأم فقلنا خمسة ولهم حينئذ
اثنان من ستة صح عليهم الانكسار وقد
علمت أن سهام الشقيقات لم توافق رؤوسهم
قبل ضرب المسئلة فيضم رؤوسهن وهن ثلاث
مع رؤوس الأميين وهم خمسة يصرون ثمانية
فلو ضربتهم في أصل المسئلة وهو ستة تبلغ
ثمانية وأربعين فللشقيقات الثلاثان أربعة من

ستة مضروبة في ثمانية فذلك اثنان وثلاثون
 لا تنقسم عليهن وللأخوة من الام اثنان من
 ستة مضروبان في ثمانية وذلك ستة عشر لا
 تنقسم بينهم فكيف السبيل الى صحة ضربها
 وانقسامها على المنهج السوي قلت ان السبيل
 الى ذلك هو أن تضرب أصل المسئلة في أقل
 عدد من المنكسر عليهم وهن الأخوات الثلاث
 فقل ستة في ثلاثة فذلك ثمانية فالأخوات
 أربعة من ستة مضروبة في ثلاثة فذلك اثنا
 عشر سهما لكل واحد منهن أربعة وللأخوة
 من الام سهمان من ستة مضروبان في ثلاثة
 فذلك ستة وهم خمسة ولا تنقسم عليهم
 فتضرب حينئذ مبالغ ضرب المسئلة وهو ثمانية
 عشر في خمسة تبلغ تسعين سهما منها تصح
 ان شاء الله تعالى فللشقيقات اثنا عشر سهما
 من ثمانية عشر مضروبات في خمسة فذلك
 ستون سهما لكل واحد عشرون سهما
 وللأخوة من الام ستة من ثمانية عشر
 مضروبة في خمسة فذلك ثلاثون وهم خمسة
 لكل واحد منهم ستة وقد خرجت المسئلة
 صحيحة فأفهم الفرق بين هاتين المسئلتين
 واللتين قبلهما فان ما قبلهما مثال في العول

اذا خرجت منكسرة على أحد من الوارثين
 ضربت بعولها في رؤوس المنكسرة عليهم فسان
 خرجت صحيحة على أحد فاضربها حيث
 بلغت في رؤوس من انكسرت عليهم فانها تخرج
 صحيحة ان شاء الله تعالى وكذلك ان لم تكن
 من مسائل العول الا انها انكسرت على الورثة
 كأن يكون في المسئلة اخوة من أم خمسة
 أو عشرة أو أقل أو أكثر ولهم سهمان من ستة
 وكان يكون في المسئلة اخوات شقيقات خمساً
 كن أو عشر أو أقل أو أكثر ولهن أربعة من
 ستة وكان يكون في المسئلة اخوات من أب
 مع الشقيقة المفردة خمساً كن أو عشر أو
 أقل أو أكثر ولهن واحد من ستة فهو لأ
 المذكورون لا تنقسم عليهم ولا تخرج المسئلة
 صحيحة الا بالضرب في رؤوس المنكسر عليهم
 فبضربها كذلك وبلغت خمسين سهماً مثلاً أو
 مائة أو أقل أو أكثر فأفهم تأصيل هذه القواعد
 ورد هذه الثمور وتقيد هذه الاوابد والله
 نسئله التوفيق لطالب العلم ابتغاء مرضاته
 والله بكل شيء عليم . وأما مثال الانكسار في
 مسألة الاثنى عشر فذلك كرجل هلك عن
 زوجة وأم وأختين شقيقتين وخمسة اخوة من

أم فأصل المسئلة من اثني عشر سهمها للزوجة
 الربع ثلاثة وللأم السدس سهمان صح سهمان وللختين
 أم فأصل المسئلة من اثني عشر سهمها للزوجة
 الشقيقتين الثلاثان ثمانية وللأخوة من الأم
 الثلث أربعة فقد عالت المسئلة الى سبعة
 عشر وانكسرت على الأخوة من الأم لانهم
 ستة وسهامهم أربعة فلا تنقسم عليهم
 فاضرب سبعة عشر في خمسة فذلك خمسة
 وثمانون سهمها تصح ان شاء الله فالزوجة
 ثلاثة من سبعة عشر مضروبة في خمسة
 فذلك خمسة عشر وللأم سهمان من سبعة
 عشر مضروبان في خمسة فذلك عشرة وللشقيقتين
 الثلاثان ثمانية من سبعة عشر مضروبة في
 خمسة فذلك أربعون لكل واحدة منهما
 عشرون وللأخوة من الأم أربعة من سبعة
 عشر مضروبة في خمسة فذلك عشرون وهم
 خمسة لكل واحد منهم أربعة • فان قلت
 لو أن الشقيقات ثلاث بزيادة واحدة فالمسئلة
 بحالها ولهن كما علمت أربعون من خمسة
 وثمانين فأربعون لا توافق ثلاثة فأجدني
 متعظشا الى معرفة كيفية انقسامها صحيحة
 فأنعش قلبي بنهالة • قلت ان معرفة كيفية ذلك

هو أن تضرب رؤوس المنكسر عليهم في مبلغ ضربتها
قبل فتقول خمسة وثمانون في ثلاثة فذلك
مائتان وخمسة وخمسون سهما فللزوجة خمسة
عشر من خمسة وثمانين مضروبة في ثلاثة
فذلك خمسة وأربعون وللام عشرة في ثلاثة
فذلك ثلاثون وللأخوة من الام عشرون سهما
في ثلاثة فذلك ستون لكل واحد اثنا عشر
وللشقيقات أربعون في ثلاثة فذلك مائة
وعشرون لكل واحدة أربعون سهما والله
أعلم . وأما الانكسار في أصل الأربعة والعشرين
فكرجل هلك عن زوجة وأبوين وابنتين
فالمسئلة من أربعة وعشرين للزوجة الثمن
ثلاثة وللأبوين الثلث ثمانية لكل واحد
السدس أربعة أسهم وللبنتين الثلثان ستة
عشر واحدة منهما ثمانية فقد عالت المسئلة
الى سبعة وعشرين وخرجت منقسمة على
الورثة . فان قلت لو زدنا ثلاث بنات
فالمسئلة بحالها فيصرن خمسا ونصيبهن كما
علمت ستة عشر فامتنع التوافق وصح
الانكسار فماذا نصنع قلت كيفية ذلك أن
تضرب أصل المسئلة بعولها وهي سبعة وعشرون
في رؤوس المنكسة عليهن وهن خمس بنات تبليغ

مائة وخمسة وثلاثين فللزوجة الثمن من
سبعة وعشرين ثلاثة مضروبة في خمسة فذلك
خمس عشرة للابوين ثمانية مضروبة في خمسة
فذلك أربعون لكل واحد منهما عشرون سهمها
وللبنات ستة عشر مضروبة في خمسة فذلك
ثمانون لكل واحدة منهن ستة عشر سهمها
فخرجت المسئلة صحيحة فان كان في المسئلة
زوجتان بزيادة أخرى مع السابقة ولهما
خمس عشرة عشر بالضرب المتقدم ولم تنقسم
عليهما حينئذ فاضرب المسئلة بضربها المذكور
في رؤوس المنكسر عليهم فتقول اثنتان مضروبتان
في مائة وخمسة وثلاثين وذلك مائتان وسبعون
سهما تصح ان شاء الله فللابوين أربعون
سهما مضروبة في اثنين فذلك ثمانون لكل واحد
منهما أربعون سهمها وللبنات ثمانون في اثنين
فذلك مائة وستون وللزوجتين خمسة عشر في
اثنتين فذلك ثلاثون لكل واحدة منهما خمسة
عشر سهمها فقد صحت بذلك المسئلة وهذه
هي القاعدة التي بها ينكشف ابهام ضربها
وطريق انقسامها وايضاح ذلك أن تضرب المسئلة
بعولها في رؤوس المنكسر عليهم قلوا أم كثروا فان
لم تخرج صحيحة فاضربها في الثالث أو الرابع

أو النصف من الرؤوس المنكسرة عليهم وإن
 رأيت أن تضرب المسئلة بعولها في رؤوس الورثة
 أو في سهامهم في أصل المسئلة فذلك وليس
 المراد بهذا كله إلا خروج المسئلة صحيحة
 موافقة لجميع الورثة والله أعلم • باب في الرد •
 وهو زيادة في أنصباء الورثة ونقصان من
 السهام ويشمل جميع الورثة ما خلا الزوجين
 لأن الرد يستحق بالرحم ولا رحم للزوجين من
 حيث الزوجية ويرد عليهما من حيث الرحم
 والرد يلحق ذوي السهام جميعا جميعا وهو
 مذهب علي بن أبي طالب ومن تابعة من
 الصحابة وقيل لا رد لأحد أصلا وما فضل
 لبيت المال أن لم يكن ثمت عاصب وهذا
 رأي زيد بن ثابت وقيل للفقراء وهم أولى
 به إن لم يكن بيت المال منتظما أي لم يكن
 القائم عليه إماما عدلا أو سلطانا عدلا يسير
 بسيرة الإمام فإن كان فهو أولى ومن كـلام
 علي بن أبي طالب أي قسم خير من قسم
 الله تعالى معناه إن الله عز وجل قد جعل
 للزواج فرضا لا ينتقلون منه إلى التعصب ولا
 يجيبون عنه بخلاف غيرهم فإنه ينتقل
 ويحجب واختلف أهل العلم من الصحابة

والتابعين في الفاضل من ذوى السهام حيث لا
عاصب فقيلا لا يرد أصلا كما مر وقيل
يرد وعلى الثاني وهو الأرجح فقد اختلف في
أنه هل منع الرد مقصور على الزوجين
وهو رأى علي بن أبي طالب ومن تابعه من
الصحابه وهو الأرجح عندنا أم هو مقصور
على الزوجين وعلى من كان أسفل رتبه من
ذوى السهام مع وجود من هو أعلى درجة
منه أي يأخذ نصيبا أو فر أحق من عكسه
قولان في المسئلة وهذا هو رأى ابن مسعود
ومن وافقه وتظهر فائدة الخلاف في هذا في
مثل رجل مات وترك بنتا وبنت ابن
وزوجة فأصل المسئلة من أربعة وعشرين
للبنات النصف اثنا عشر ولبنات الابن السدس
أربعة وللزوجة الثمن ثلاثة وبقيت خمسة
وهن رد للبنات وبنت الابن على رأى ابن
أبي طالب على قدر سهامها نصفها للبنات
الابن أو ترد للبنات فقط كما هو قول ابن
مسعود وأبى عبيدة ومن تابعها وكذا بنت
وبنت ابن وزوج فاصلها من اثني عشر للزوج
الربع ثلاثة وللبنات النصف ستة ولبنات الابن
السدس سهمان وبقي واحد وهو رد لهما على

القول الاول وللبنات على القول الثانى وكذا شقيقة وأبوية للشقيقة النصف ثلاثة لان أصلها من ستة وللأبوية السدس سهم واحد وبقي سهمان وهو رد لهما أو للشقيقة قولان وفي النيل قال في هذه المسئلة وعند الاختصار ترد الفريضة الى أربعة فترد للأولى ثلاثة وهي الشقيقة وللأبوية واحد وقد تم المال بالفرض والرد وكانت الشقيقة تأخذ ثلاثة من ستة فأخذتها من أربعة وكانت الأبوية تأخذ واحدا من ستة فأخذته من أربعة وهذا على القول الاول وعلى الثاني تبقى تلك الفريضة على أصلها السداسي فلأولى خمسة بالفرض واثنان بالرد لانها أقرب في الرحم والثانية واحد بالفرض انتهى • بزيادة ايضاح وكذا لو تركهما واختا من أم تشترك في الباقي وهو واحد بعد نصف الشقيقة وسدس الأبوية وهو تكملة الثلثين وواحد للأمية فتشترك الأمية والشقيقة فقط دون الأبوية فتقسمانه على أربعة ثلاثة للشقيقة وواحد للأمية مع سهمها الفرضي والصحيح ان الواحد الفاضل رد لهن جميعا كل على قدر نصيبه وان ترك أما واخوة من أم فلها

السدس ولهم الثلث وهل الباقي لأمه أو
اجميعهم بقدر منابه قولان في ذلك وإن ترك
جدة وزوجه فللزوجة الربع وللجدة السدس
والباقي للجدة بالاتفاق فتصح من أربعة
واحد للزوجة فرضا وثلاثة للجدة فرضا وردا
وإذا لم ينقسم الباقي بين من يستحق الرد
ضربت سهامه في الفريضة وما فيها من سهام
فيقسم فيعطى لكل ممن يرد مثل ما له
قبل الرد وإن اجتمع من يرد له في قول
ابن مسعود فالعمل فيه كالعمل في وجود أحد
الزوجين وفي الضرب أن وقع الانكسار على ذوى
الرد عنده والله تعالى أعلم • فصل ولما كان
الزوجان لا رد لهما فقد مهد العلماء في كيفية
قسمة الرد واخراج الزوجين منه قاعدتين
الاولى أن تعرف نصيب الزوج أو الزوجة كم
أهو الربع أو الثمن أو النصف فتحفظه عندك
فاذا أردت قسمة الرد بين أصحابه فاعدم
الزوجين وانظر أصلا لمسئلة من كم فاقسمها
وانظر مبلغ الرد كم هو فاضربه في أقل
مخرج يخرج منه سهم أحد الزوجين سواء
كان الثمن أو الربع أو النصف فاذا عرفت مبلغ
للضرب فاعط الزوجين سهمه من أصل مخرجه

واضربه في مبلغ الرد ثم اعط كل واحد من الورثة سهمه من أصل مسألة الرد مضروبا في في ما بقي من أصل مخرج سهم الزوجين تخرج المسئلة صحيحة وهذه هي القاعدة الشهيرة مثال ذلك رجل هلك وترك بنتا وبنت ابن وزوجة فأصل المسئلة من أربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة وللبنت النصف اثنا عشر سهمها ولبنت الابن السدس أربعة أسهم تكلمة الثلثين وبقي خمسة ومن رد لغير الزوجة فاعدم الزوجة وأبق البنت وبنت الابن فالمسئلة حينئذ من ستة للبنت النصف ثلاثة ولبنت الابن السدس سهم واحد تكلمة الثلثين وقد ردت الى أربعة وقد علمت قبلا أن للزوجة الثمن فاعلم أن أقل مخرج يخرج منه الثمن ثمانية وتقرر بالاعدام هنا أن مبلغ الرد أربعة فتضرب أربعة في ثمانية فذلك اثنان وثلاثون فللزوجة الثمن سهم من ثمانية مضروب في مبلغ الرد وهو أربعة فذلك أربعة وللبنت النصف ثلاثة من أقل مخرج يخرج منه السدس وهو ستة مضروبات في ما بقي بعد أخذ الزوجة نصيبها وهو الثمن واحد من ثمانية فيكون الباقي سبعة فتضربها

في ثلاثة فذلك واحد وعشرون ولبنيت الابن
السدس تكلمة الثلثين واحد من ستة مضروب
في سبعة وقد صحت المسئلة واعلم أن هذه
القاعدة لها أصول مبسوطة في المطبوعات
فراجعها . الثانية أن تعدم الزوجين كذلك
وتتظر بعد ذلك الباقي من أصل المسئلة
كم هو فتقسمه بين الورثة لا الزوجين فما
بلغ من الرد اضربه في الفاضل من أصل
المسئلة الاولى أي قبل الاعداد واعرف مبلغه
ثم اعط كلام من أهل الرد نصيبه من أصل
المسئلة بعد الاعداد مضروباً في الفاضل من
الاول قبله وتسكت عن الزوجين لان الضرب لم
يعمهما فمثال ذلك امرأة هلكت وتركت زوجاً
وبنتاً وأما فأصل المسئلة من اثني عشر
للزوج الربع ثلاثة وللبنت النصف ستة
أسهم وللأم السدس سهمان وبقي واحد فاعدم
الزوج وقل في المسئلة بنت وأم أصلهما من
سته للبنت النصف ثلاثة وللأم السدس واحد
فقد ردت الى أربعة فتضرب أربعة وهو مبلغ
الرد في واحد وهو الباقي من أصل المسئلة
الاولى فذلك أربعة فللبنت النصف ثلاثة من
سته مضروبة في واحد وذلك ثلاثة للام

فذلك واحد والله أعلم وبه التوفيق • باب
 في الارحام • تقدم أن الارحام صنف وهم
 قرابة الانسان من أمه وذكرنا ههنا الارحام
 أربع درجات كل منهم أقرب الى الميت من
 الاخر ولنذكرهم على الترتيب فأولهم نسل
 البنات فنسول الاخوات فالاجداد من الامهات
 فالعمات والخالات والاقوال ونسلهم يجعل
 الخالات والاقوال مع العمات صنفا والصحيح
 أفرادها عنهن صنفا خامسا مستقلا فأفهم
 وقد ثبت ميراثهم بكتاب الله وسنة نبيه
 محمد صلى الله عليه وسلم فمن الكتاب
 قوله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض
 في كتاب الله ومن السنة ما روى أن ثابت بن
 الدحداح مات ولم يدع وارثا غير ابن أخت
 له يقال له أبو لبانه فدعا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قومهم بني العجلان فقال لهم
 يا بني العجلان هل تعلمون له وارثا فقالوا
 لا فدعا ابن أخته أبا لبانه فأعطاه الميراث •
 وروي أن رجلا أتى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه فقال ان أختي سافحت في الجاهلية
 فأنت بغيلام فسيباه العدو ثم اشتريته ثم مات
 وقد ترك أبا فقال له عمر بن الخطاب رضي

السدس سهم من ستة مضروبة في واحد
الله عنه انما أنت خال والخال كأحد من
المسلمين وأمر بالابل أن تترك في بيت المسال
فلقي الرجل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
فأخبره فجاء ابن مسعود فقال يا أمير المؤمنين
لما لم تورثه وقد ورثه الله تعالى في كتابه
حيث قال وألو الأرحام بعضهم أولى ببعض
في كتاب الله فقال أتري هذا يا ابن مسعود
فقال نعم فورثه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ومذهب زيد بن ثابت أن لا
ميراث للأرحام وتابعه على ذلك بعض أهل
المدينة وما تقدم هو الصحيح وعليه اعتماد
جمهور الصحابة وغيرهم وهو مذهبنا والدليل
على صحته ما تقدم من الكتاب والسنة
وعن أبي امامة بن سهيل قال كتب معي عمر
رحمه الله الى أبي عبيدة رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال الله ورسوله
مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث
له رواه أحمد والنسائي والترمذي وابن حبان
وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وروي
المقدام بن معد يكرب انه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الخال وارث من

الاوراث له والله أعلم وبه التوفيق • فصل •
 قد تقدم اجمالاً أن الارحام أربع درجات
 ونذكرهم ههنا على التفصيل فنقول أن أولهم
 بنو البنات وبنات البنين وبنو بناتهم
 ونسولهم فمن تقدم منهم حاز الميراث وذلك
 كمثل بنت بنت وبنت بنت ابن فالميراث لبنت
 البنت لأنها أقرب وقيل لها ثلاثة أرباع
 الميراث والربع لبنت بنت الابن وذلك على
 تنزيل كل فرع الى أصله وكذا ابن بنت
 وبنت بنت ابن فهي كالأولى وكذا بنت بنت
 ابن وعشر بنات بنت بنت ولكل ميراث أمه
 ولكل ميراث أبيه ان لو كان ذكراً فله سهمان
 كأبيه وقيل هم بالسوية الا من كان أقرب
 وهو أولى وهو المختار والصحيح لقوله تعالى
 وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب
 الله • الصنف الثاني بنات الاخوة وبنو الاخوة
 من الام وبنو الاخوات فأصل طريق أهل
 التنزيل ينزلون كلا منزلة أبيه وأمه
 فيرفعونهم الى الميت فان تساوا حاز كل
 ميراث من نسب اليه ومن تقدم حاز الميراث
 كله وأهل القرابة يعطون الاقرب درجة فان
 تساوا قدموا من أدلى بشقيق فان تساوا

قربانة ونسبا أعطوا بالتسوية كبنات شقيق
 وبني شقيقة نهم في الميراث سواء ولا يعطى كل
 ميراث من ورثة كأن يكون لها بنت ولها
 عشرة بنين أو العكس فهم في الميراث سواء
 وقيل لكل ميراث من ورثة وفي بنات أخوة
 متفرقين فعند أهل التنزيل لابنة الكلاي
 السدس سهم من ستة والباقي لابنة
 الشقيق ولا شيء لابنة الأبوى لان أباه لا يرث
 معها شيئاً وعند أهل القربانة المال لابنة
 الشقيق فان كن ثلاث بنات أخوات متفرقات
 فالمسئلة من ستة ثلاثة لبنت الشقيقة كأما
 ولكل من الآخرين سهم كأما فقلة ردت
 المسئلة الى خمسة وكذا بنت أخت شقيقة
 وابن أخت شقيقة وابن أخت من أم وبنت
 أخ أبوى فالمسئلة من ستة لبنت الشقيقة
 النصف ثلاثة كأما وابن الأخت من الأم
 السدس كأما ولبنت الأبوى سهمان كأبيها
 وكذا عشر بنات شقيقة وبنت شقيقة أخرى
 وعشر بنات أمية وبنت أمية أخرى وعشر
 بنات أبوية فهم بالسوية في ميراث من ورثة
 ولا تعطى بنت شقيقة عشر بنات شقيقة
 أخرى في عشر بنات أمية وبنت أمية وكذا

الحكم في الابوية وكذا الحكم في بنات الأخوة
 فكلما تساوت درجاتهم تساوا في الميراث وهو
 الصحيح عندنا واختار بعض أن لكل ميراث من
 ورثه فلبنت شقيقة ما لبنات شقيقة أخرى
 وكذا الحكم في بنات أخوة متفرقين فافهم
 ذلك ولا ترث بنات أخ مع اخوتهن شيئاً
 لانهن أرحام وهم عصبات كرجل مات عن
 أولاد أخ ذكورا وأنثا أو ترك أولاد أخ متفرقين
 ذكورا وأنثا أو ترك أولاد أخوة متفرقين
 ذكورا وأنثا فكل الميراث للذكور لا للإناث
 لانهم عصبات وهم أرحام بخلاف بنات
 البنين مع اخوتهن وبخلاف آبائهم بني الاخوة
 فانهم جميعاً عصبيات وأهل سهام ولذلك
 ورث الاناث مع الذكور ومن مات وترك
 بنت أخ وبنت أخت فهما بالسوية في الميراث
 وقيل لبنت الاخ سهمان ولبنت الاخت سهم
 كميراث أبويهما وكذا ان كان بنو أخت خمسة
 أو عشرة وبنات أخ خمس أو عشر فبينهما
 نصفان وقيل هم بالسوية ولا يفضل أحد
 على أحد . الصنف الثالث أجداد الامهات
 والجداات الساقطات من الميراث بذوات السهام
 وهؤلاء الجداد والجداات هم الذين ليسوا

من ذوى السهام ولا من العصبات وفي توريثهم عند الفرضيين طريقان طريق تنزيل وهو أن ينزل كل واحد منهم منزلة والده فيعطى ميراثه كأنه حي وارث وطريق قرابة وذلك أن تختلف درجاتهم ولا تتساوى فيعطى من كان أقرب منهم إلى الميت من أى جهة كان وذلك مثل أب أم فانه مقدم على أب أم الأب وكذا أب أب الأم مقدم على أب أب أم الأب ولم جرا وحاصل المقام في هذا انه من كان أقرب إلى الميت حاز الميراث فان تساوت درجاتهم جميعا وكان أحد منهم من قبل الأب والآخر من قبل الأم فيعطى من كان منهم من جهة الأب الثلثين والثلث لمن كان من جهة الأم قلوا أم كثروا فهم شركاء في الثلث كما أن الذين من جهة الأب شركاء في الثلثين قلوا أم كثروا وهذا الحكم فيما اذا تساوت درجة الطرفين فاما ان كانت درجة الابوية أقرب فالميراث جميعه لها وكذا ان كانت درجة الامية أقرب حازت جميع الميراث وان تساوت الدرجتان فالحكم كما ذكرنا والله أعلم • الصنف الرابع الاخوال والخالات والاعمام والعلمات الذين هم من جهة الام

وما تتاسلوا وترتيب ميراثهم على أن من كان من جهة الاب فله الثلثان ومن كان من جهة الام فله الثلث فالعمات أدلين من قبل الاب فلذلك حكموا لهن بالثلثين قلت العمات أو كثرت والخالات من قبل الام ومن ثم حكموا لهن بالثلث وهذا الحكم فيما إذا تساوت درجاتهن فمثال ذلك امرأة هلكت عن عمّة وخالة أو عن عمتين أو ثلاث عمات أو أكثر وعن خاليتين أو ثلاث أو أكثر فللعمة الواحدة أو الاثنتين أو أكثر الثلثان من الميراث وللخالة الواحدة أو الاثنتين أو أكثر الثلث الباقي وأما إذا لم تتساو درجاتهن بأن كانت واحدة أقرب من الاخرى فللتى هي أقرب الميراث كله مثال ذلك خالة وابنة عمّة فالميراث كله للخالة وكذا ان كانت عمّة وبنت خالة فالميراث كله للعمّة وكذلك حكم نسولهن حكمهن ويقرب ان يكون ميراثهن كميراث الاخوات في بعض النظر مثال ذلك ثلاث عمات متفرقات أى واحدة شقيقة وواحدة أبوية وواحدة أمية وثلاث خالات متفرقات فللعمات الثلثان ومسلّتهن من ستة للشقيقة النصف ثلاثة وللأبوية واحد وللأمية واحد

فقد ردت الى خمسة والثلاث الباقي بين الخالات
 المتفرقات على ما فصلناه في العمات والذكور
 والاناث في ذلك سواء لايفضل ذكر على
 أنثى على الاصح عندنا وقيل للذكر مثل حظ
 الانثيين كالعصبات الا العمات اللاتي هن من
 قبل الاب اذا كان معهن أحد من الذكران
 فاليراث كله للذكران لانهم عصبه وان كانت
 العمات الشقيقات أكثر من واحدة فلا شيء
 للعممة الابوية أو الابويات وذلك على قول
 من يجعلهن كالاخوات وهو الشهير وكذا
 الحكم في الخالات والله أعلم . خاتمة . ثلاثة
 أخوال متفرقين شقيق وأبوي وأمي وعم أخ
 أب من أم فالعلم الثلثان وللأخوال المتفرقين
 الثلث قال أبو معاوية مران بن الصقر
 يقسم الثلث بين الأخوال خمسة أسهم
 للشقيق ثلاثة وللأبوي سهم وللأمي سهم
 كالأخالات المتفرقات وذلك مثل الأخوات قال
 غيره للخال الأمي السدس والباقي للشقيق
 وسقط الأبوي وذلك كالأخوة المتفرقين وكذا
 خمسة أخوال وخمس خالات وعمة واحدة
 فالعممة الثلثان والثلث للأخوال جميعا بينهم
 بالسوية وقيل للذكر مثل حظ الانثيين وكذا

الحكم في نسولهم الا انها تختلف في بعض
الوجوه مثال ذلك ثلاث بنات أعمام متفرقات
فالمال كله لابنة العم للابوين اذ ليس لعم
الاب ولا لعم الام مع العم الخالص شيء وأما
ثلاث بنات عمات متفرقات فالميراث بينهما
على خمسة كما تقدم وأما ان كانت خالة
أب وخمس عمات أم فلخالة الاب الثلثان وخمس
أعمات أمه الثلث وان كانت عمه أبيه لابييه
وأمه وخالة أبيه لابييه فلعمه أبيه لابييه
وأمه الثلثان ولخالة أبيه لابييه الثلث وان
كان ثلاث عمات أبييه متفرقات وثلاث خالات
أبييه متفرقات وثلاث عمات أمه متفرقات
وثلاث خالات أمه متفرقات فالمسئلة تصح
من خمسة وأربعين سهما ثلاثون منها لعمات
الاب وخالاته وخمسة عشر لعمات الام وخالاتها
فعمشرون سهما من الثلاثين لعمات الاب
المتفرقات وللشقيقة منهن اثنا عشر سهما
ولعمه أبيه لابييه أربعة ولعمه أبيه لامه
الاربعة وعشرة لخالات أبييه المتفرقات فسته
للشقيقة وسهمان للابوية وسهمان للامية وخمسة
عشر سهما لعمات الام وخالاتها فعشرة منها
لثلاث عمات الام المتفرقات على خمسة فسته

لعممة أمه لاييها وأمها وسهمان لعممة أمه
 لاييها وسهمان لعممة أمه لامها وخمسة
 الاسهم الباقية لثلاث خالات أمه المتفرقات
 على خمسة فثلاثة لخالة أمه لاييها وأمها
 وسهم لخالة أمه لاييها وسهم لخالة أمه
 لامها والله أعلم . وعلى هذا القياس يكون
 الحكم في نسولهم وأما توريث العمات
 المتفرقات والخالات المتفرقات من أب كن أو
 من أم فمثل توريث الاخوات وأما الاخوال
 الذكور المتفرقون فتوريثهم كتوريث المتفرقين
 وقيل كتوريث الاخوات وان اجتمع الاخوال
 والخالات أو اجتمع نسولهم ذكورا وأنثا
 فتوريثهم كتوريث الاخوة مع الاخوات قياس
 المتفرقين على المتفرقين والمتفرقين على المتفقين
 وذلك على قول وقيل هم في الميراث بالسوية
 لا يفضل ذكر على أنثى كما أولا والله أعلم .
 ومتى وجدت ابنتين أو أكثر لاخت خالصة
 وابنة الاخت أخرى خالصة وأولاد أخت خالصة
 أخرى ذكورا أو أنثا وابنتين أو أكثر لاخت
 أو أختين من الاب وأولاد أخت أبوية أخرى
 وابنة أو أكثر لاخت أمية أو لآخ أمي وأولاد
 أخ أمي أو أخت أمية أخرى ذكورا أو أنثا

فلننسل الاخوات الخالصات أربعة بينهم
 بالسوية ذكورا أو أنثا سواء وهو ثلثا
 المسئلة الرد لانه لو كان أولاد أخت خالصة
 لكان لهم النصف ثلاثة ولأولاد الاخوات من
 الاب السدس تكملة الثلثين بينهم بالسوية
 كميراث أمهاتهم عند الشقيقة المنفردة ولما
 صاروا أولاد الاخوات الخالصات من الاثنين
 فصاعدا بطل ميراث نسل الاخوات الابويات
 كما لا ميراث لهن عند الشقيقتين فصاعدا ولأولاد
 الاختين أو الاخوين من الام الثلث لكونهما
 من الاثنين فصاعدا فلو كان نسل أخ واحد
 من الام أو نسل أخت واحدة من الام فلهم
 ما لاينهم وهو السدس سهم واحد ولكل
 نسل أخت نصيب أم ومتى عدم نسل
 الخالصات فنسول اللواتى من الاب يقمن
 مقامهن وعلى كل حال ان ميراث الزوج مع
 الارحام النصف الا أن يكون له نصيب بالرحم
 فله حقان حق الزوجية وحق الرحم كأن
 يكون ابن عم للهالكة وزوجها ولها أولاد عم
 غيره فله النصف حق الزوجية ويشاركهم في
 ما بقي للعصبة وكذا الزوجة لها الربع مع
 الارحام وتشاركهم في باقي الميراث ان كانت

أقرب الى الهالك كأن يكون ابن عمها ولها
 أبناء عم من الاب أو هو ابن عمها من الاب
 وهم بنو بني عمها خالصين وهو أقرب منهم
 وكذا الزوجة تكون بهذه المثابة وأعلم أن
 نسول البنات والاخوات ونسول بنات الاخوة
 ذكورهم وأنثاهم في الميراث سواء كابنة ابنة
 وابن ابنة أخرى فهما سواء أو كأولاد ابنة
 ذكورا وأنثاء وكذا في ابنة أخت وابن أخت
 أخرى أو بنو أخت ذكورا وأنثاء فهم في
 الميراث سواء ولا يعطى كل ميراث أمه ان
 تساوت درجاتهم ومن قرب بدرجة حاز
 جميع الميراث وقيل نسل البنات أولى من
 نسل الاخوات وبني الاخوة لانهم من صلب
 الميت والاكثر في العمل على القول الاول فثال
 ذلك بنت بنت وبنت أخت فهما سواء أو
 بنت بنت وبنت أخ فهم سواء ومتى وجدت
 بنت عمه وبنت خالة فلبنت العمه للثلاثان
 كأما - ولبنات الخالة الثلث ويجري هذا
 الحكم على نسولهما ما لم تكن واحدة
 أقرب بدرجة وان كانت ابنة عمه وابنة عم
 فهما سواء في الميراث وقيل لابنة العم لانها
 رحم بنت عصبه وتلك رحم بنت رحم وكذا

الحكم في ابنة خالة وابنة عمّة والنظر يقضي أن الميراث لابنة العم لتعلقها بالعصبة ولو كانت مع الخالة أو العمّة فابنة العم أولى والله أعلم . وقد قلنا سابقا أن الاخوال والخالات نوع خامس وذلك بالنظر الى الاصل والا فنحن منضمون مع أهل العلم بأن الارحام أربع درجات فالرابعة هي العمات والخالات والاخوال ونسولهم ولذلك لم نفرد لهم صنفا خامسا اتباعا لأهل العلم والاتباع خير من الابتداع لقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه نتبع ولا نبتدع وههنا أمسكنا أعنة الاقلام عن الخوض في مجاري الارحام وأوقفنا خطا الاقدام عن الاقدام الى اطالة الكلام والله تعالى أعلم وبه التوفيق .

باب في العويص . وهو أنواع وقد عن أن نذكر في هذا المختصر نوعين منها النوع الاول كرجل هلك عن زوجة وابنين وأوصى لابن ابنة بمثل نصيب أبيه ان لو كان حيا فلك في هذا النوع وجهان أحدهما أن تأخذ رؤوسهم كلهم مع الموصى له وتضربها في مخرج سهم الزوجة ومخرج سهمان من ثمانية فاضرب ثلاثة في ثمانية تخرج أربعة وعشرين للزوجة

منها ثلاثة ولكل ابن سبعة وهي الوصية
وعشرون لا تنقسم على الابنين ورؤوسهما
اثنان فاضرب واحدا وثلاثين في اثنين تخرج
اثنين وستين للزوجة منها ستة وهي ثلاثة
في اثنين وللموصى له سبعة في اثنين فذلك
أربعة عشر ولكل ابن واحد وعشرون فذلك
اثنان وأربعون وقد تمت المسئلة النوع الثاني
أن تجعل المسئلة في حالين ففي حال تجعل
الموصى له معدوما من الورثة وفي حال تجعله
موجودا معهم ففي حال اعدامه تكون المسئلة
من اثنين وفي حال وجوده تكون من ثلاثة
فاضرب اثنين في ثلاثة تخرج ستة وستة في
ثمانية تخرج ثمانية وأربعين للزوجة من
ثمانية سهم مضروب في ستة فذلك ستة ولكل
ابن أربعة عشر فاذا عرفت أنه نائب الموصى
له أربعة عشر فارجع أصل المسئلة وهي
ثمانية وأربعون للورثة وهم الزوجة والابنان
وزد أربعة عشر فوقها وهي الوصية تخرج
اثنين وستين سهمًا للزوجة منها ستة ولكل
من الابنين الوارثين واحد وعشرون وللموصى
له أربعة عشر وقد تمت المسئلة أخرى رجل
هلك عن زوجة وابنة وابنين وأوصى لابن

ابنة بمثل نصيب أبيه ان لو كان أبوه حيا
 له فارجع أصل المسئلة للورثة ورد سبعة
 فوقها وقل صحت من واحد وثلاثين للزوجة
 منها ثلاثة والموصى له سبعة يبقى واحد
 ففي حال وجود الموصى له رؤوسهم سبعة
 عن زوجة وابنين وابنة وأوصى لابن ابنه
 بمثل نصيب أحد بنيه الذكور فاجعل الموصى
 له معدوما ورؤوسهم ما عدا الزوجة خمسة
 فالمسئلة من ثمانية فاضرب ثمانية في خمسة
 فذلك أربعون سهما فللزوجة منها خمسة
 وللابنة سبعة ولكل ابن أربعة عشر فزد
 فوق المسئلة أربعة عشر هي للموصى له
 صحت المسئلة من أربعة وخمسين للموصى له
 أربعة عشر وللزوجة خمسة وللابنة سبعة
 ولكل ابن أربعة عشر وهذا النوع لا يحتاج
 الى عناء أكثر من هذا لانك اذا صحت
 المسئلة الوارث دون الموصى له وعرفت أنها
 بلغت كذا وكذا وعرفت نصيب كل واحد
 منهم فاعط الموصى له بمثل ما أوصى له الميت
 من نصيب ولد أو أخ أو أخت أو زوج أو زوجة
 أو غير ذلك ثم أضفه فوق ما صحت منه
 المسئلة كما ذكرنا أولا والله أعلم باب في

الاقرار والانكار كرجل هلك عن ولدين فاقتر
أحدهما بأخت وأنكرها الآخر ففي حال وجود
المقرور بها رؤوسهم خمسة وفي حال عدمها
رؤوسهم اثنان فاضرب اثنين في خمسة فذلك
عشرة للمنكر واحد من اثنين وهي مسئلة
وسهامهم سبعة وفي عدمه فرؤوسهم خمسة
ماعدا سهم الزوجة وقد علمت أن له سهمين
من سبعة في حال وجوده فالسبعة متروكة
للورثة وزد سهمين فوق أصل المسئلة وهي
ثمانية تخرج عشرة فاضرب عشرة في خمسة
فذلك خمسون سهما للزوجة منها خمسة
وهو واحد من العشرة مضروب في خمسة
وللموصى له سهمان من عشرة مضروبان
في خمسة فذلك عشرة واكمل ابن من الوارثين
أربعة عشر وللابنة سبعة صحت المسئلة من
خمسين سهما وان كان مكان الزوجة زوج وقد
علمت أن رؤوسهم سبعة في حال وخمسة في
حال آخر فاضرب سبعة في خمسة فذلك خمسة
وثلاثون ثم اضربها في مخرج سهم الزوج وهو
أربعة فذلك مائة وأربعون فللزوجة الربع
خمسة وثلاثون وللابنة خمسة عشر ولكل
ابن ثلاثون ثم ارجع المسئلة للورثة وهو مائة

وأربعون وزد فوقها ثلاثين فذلك مائة وسبعون
 للموصى له ثلاثون وهي الوصية وللزوج خمسة
 وثلاثون وهو ربع الأصل ولكل ابن اثنان
 وأربعون وللابنة واحد وعشرون وقد تم هذا
 النوع والله أعلم النوع الثالث كرجل هلك
 الإنكار مضروب في خمسة وهي مسألة الإقرار
 فذلك خمسة وللمقر اثنان من خمسة
 مضروبان في اثنين وهي مسألة الإنكار فذلك
 أربعة بقى واحد للمقرور بها فقد صحت
 المسئلة من عشرة لان مناب المقر من العشرة
 سهم ومناب أخيه سهم ولما أنكر أخوه
 قطعنا على المقر ذلك السهم وأعطيناها اياه
 ولو قيل لها سهمان يسقطان من سهم
 المقر لجاز ذلك ووجهه كالمقر بدين على
 الهالك وهو من جملة الورثة وقول عليه
 جميع الدين الذى أقرب به يسقط من ما له
 الذى ورثه من الهالك وقيل ليس عليه الا
 قسطه وهو الصحيح والله أعلم . مسألة
 أخرى رجل هلك عن ثلاثة أولاد أقر اثنان
 بأخ وأنكر الثالث فقل في حال الإقرار هي
 من أربعة وفي حال الإنكار من ثلاثة فاضرب
 أربعة في ثلاثة فذلك اثنا عشر للمنكر سهم

من ثلاثة مضروب في أربعة فذلك أربعة ولكل
مقر سهم من أربعة فذلك أربعة ولكل مقر
سهم من أربعة مضروب في ثلاثة فذلك ثلاثة
بقي سهمان للمقرور له وقس على هذين
الأصلين والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله
رب العلمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم قد وقع الفراغ من نسخ
هذا الكتاب الجليل صباح يوم السبت
الحادي من شهر جمادي الاخرى عام أربعة
وتسعين وثلاثمائة بعد الالف من هجرة النبي
عليه وأصحابه أفضل الصلاة والتسليم بقلم
الفقيه الى الله تعالى الراجي غفرانه ومثوبته
رشيد بن راشد بن عزيز الخصيبى السمائي •

المطبعة الشرقية ومكتبتها
مقط - سلطنة عمان